

2024

تقرير الاستثمار العالمي

تيسير الاستثمار
والحكومة الرقمية

لمحة عامة

2024

تقرير الاستثمار العالمي

تيسير الاستثمار
والحكومة الرقمية

لمحة عامة

© 2024، الأمم المتحدة

هذا المنشور متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>.

ولا تطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في عرض مواد كل خريطة فيه، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخص بها، أنها تحظى بتأييد الأمم المتحدة.

ويُسمح باستنساخ نسخ ومقتطفات من هذا المنشور مع الإشارة إلى المصدر على النحو المناسب.

حُرر هذا المنشور خارجياً.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.



توطئة

الاستثمار هو وقود التنمية المستدامة، ويقتضي سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة والمناخ مبلغاً يقدر بنحو 500 مليار دولار من التمويل الدولي العام و500 مليار دولار من التمويل الدولي الخاص سنوياً، وسيكون معظم هذه المبالغ في شكل استثمار أجنبي مباشر.

ولكن العديد من البلدان النامية تعمل وهي خاوية الوفاض، فقد أثرت الأزمات العالمية والإقليمية والتوترات التجارية وشروط التمويل المتشددة بدرجة أكبر تأثيراً سلبياً في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ظلّ منخفضاً في عام 2023 وذلك للعام الثاني على التوالي. وظلّت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية راكدة عند 1,3 تريليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية الجديدة في البلدان النامية قد انخفض، بينما هبط الاستثمار الجديد في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بنسبة تفوق 10 في المائة.

ويعيق ركود الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وقصور التمويل بشدة تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة العقبات وتهيئة مناخ استثماري شفاف ومبسط للتنمية المستدامة.

ويُظهر تقرير الاستثمار العالمي هذا أنّ ضعف التدفقات المالية إلى البلدان النامية لا يرجع إلى قلة الجهود المبذولة في مجال سياسات الاستثمار، فقد أصبح تيسير الاستثمار سمة بارزة في السياسات الوطنية والاتفاقات الدولية. وتتكاثر الحلول الحكومية الرقمية على نحو يساعد المستثمرين ويعزز الحوكمة والمؤسسات.

بيد أنّ التمويل لا يتدفق على نطاق كافٍ على الرغم من هذه الجهود وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والظروف الجيوسياسية. وهو أمر يقتضي متاً مضاعفة جهودنا.

وأحث جميع واضعي القرارات على إعطاء الأولوية لتعبئة التمويل المستدام على نطاق واسع. ويمثل حافز أهداف التنمية المستدامة الذي اقترناه وسيلة عملية وقابلة للتحقيق لإنجاز ذلك. وتهدف دعوتنا لإصلاح بنوك التنمية المتعددة الأطراف وتوسيع نطاقها إلى زيادة التزامهم في الاستثمار الخاص وزيادة كبيرة.

وأشجع أيضاً واضعي السياسات على إعطاء الأولوية لتعزيز حوكمة الاستثمار في البلدان النامية حتى يتسنى توجيه التدفقات المالية نحو أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تقوم توصيات الأونكتاد بشأن استخدام تيسير الأعمال والحكومة الرقمية لتيسير الاستثمار المستدام بدور مهم في تحقيق هذه الأهداف.



أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة





تصدير

في عالم يتصارع مع الأزمات العالمية والإقليمية، يظل التوازن الحساس للاستثمار الأجنبي المباشر معلقاً بشكل غير مستقر. ويشكل تقرير الاستثمار العالمي هذا تذكيراً صارخاً بأن الاستثمار، وهو شريان الحياة للتنمية المستدامة، ليس مجرد إحصائية، بل هو شريان حياة للدول النامية، فهو الوقود الذي يدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

إنّ التحديات التي نواجهها متعددة الأوجه ومتشابكة، فالتشطي الجغرافي الاقتصادي يعيد تشكيل مشهد الاستثمار العالمي. وشبكات التجارة آخذة في التشطي والبيئات التنظيمية تتباعد وسلاسل الإمداد الدولية يُعاد تشكيلها. وتقيم هذه التحولات عقبات وتتيح فرصاً معزولة في آن واحد، حيث تستفيد بعض البلدان من الاستثمارات في الصناعة التحويلية العالمية الكثيفة القيمة، بينما تكافح بلدان أخرى للمشاركة في الاقتصاد العالمي.

بيد أنّ هذه الاتجاهات تؤدي بوجه عام إلى مزيد من التدهور في مشهد الاستثمار الدولي كما يتضح من العالم النامي، ففي العام الماضي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 10 في المائة على صعيد العالم وبنسبة 7 في المائة في العالم النامي. وتضرر تمويل المشاريع الدولية بشكل خاص، وهو أمر بالغ الأهمية لتطوير البنية التحتية، فانخفض بنسبة 26 في المائة. ولا تزال التوقعات لعام 2024 محفوفة بالتحديات، مع ضعف آفاق النمو واستمرار التوترات التجارية والجيوسياسية.

وعلاوة على ذلك، يكشف تقرير الاستثمار العالمي عن وجود أزمة في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة تتمثل في انخفاض بنسبة تزيد عن 10 في المائة في عام 2023. وسجل قطاعان، وهما النظم الغذائية والزراعية والمياه والصرف الصحي، عدداً أقل من المشاريع الممولة دولياً في عام 2023 مقارنة بعام 2015، عندما تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد هذا الانخفاض، المدفوع بشروط تمويل أكثر صرامة وبتباطؤ أسواق التمويل المستدام، على ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة لتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تساهم مساهمة حقة في تحقيق مستقبل مستدام.

وفي الوقت نفسه، لا تزال تعبئة الأموال للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة باستخدام منتجات التمويل المستدام في أسواق رأس المال العالمية تنمو باستمرار ولكن خطأها تتباطأ. وأظهرت السندات المستدامة نمواً هامشياً في عام 2023، وانخفضت التدفقات الداخلة الجديدة في صناديق الاستثمار المستدامة بنسبة 60 في المائة. وتؤثر مخاوف التمويل الأخضر بشكل متزايد في طلب المستثمرين. وعلى نطاق أوسع، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات

على صعيد السياسات لتخفيف حدة مخاطر اتساع ردة الفعل العنيفة ضد استراتيجيات الاستثمار المستدام، فالعالم بحاجة إلى قطاع تمويل مستدام قوي وذو مصداقية، ويجب ألا يُدخر أي جهد لتوطيد أركانه قبل فوات الأوان.

بيد أنّ الأسلوب الذي نفعّل به ذلك يجب أن يُدرس بعناية. وينبغي أن يأخذ واضعو السياسات في حسابهم الآثار غير المباشرة الناجمة عن المعايير الدولية للإبلاغ عن الاستدامة، لا سيما على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، فهذه الشركات، وهي محركات النمو الشامل وإيجاد فرص العمل، هي على وجه التحديد أكثر الشركات التي تحتاج إلى تدفقات التمويل المستدام. ومع ذلك، قد تواجه هذه الشركات صعوبة في تلبية شروط الإفصاح المتزايدة، وهو أمر قد يؤثر في وصولها إلى الأسواق ومشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية. وسيكون تحقيق التوازن بين تعزيز الشفافية وتجنب فرض أعباء لا مبرر لها على الأعمال التجارية أمراً بالغ الأهمية لإيجاد مشهد استثماري مستدام وشامل.

وفي ضوء هذه الخلفية المعقدة، يؤكد تقرير الاستثمار العالمي على أهمية تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية بحسبانها أداتين لجذب الاستثمار واستبقائه. وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والاستفادة من الأدوات الرقمية، مثل النوافذ الوحيدة على الإنترنت، نستطيع تعزيز مناخ استثماري أكثر ملاءمة، لا سيما في البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، يؤكد التقرير على أنّ تيسير الأعمال والاستثمار الرقمي لا يمثلان مجرد حل تقني؛ بل ويشكلان منطلقاً نحو تنفيذ الحكومة الرقمية على نطاق أوسع، وهو أمر يمكن أن يعالج مواطن الضعف الكامنة في الحكومة والمؤسسات التي غالباً ما تعيق الاستثمار وتعرقل التقدم نحو التنمية المستدامة.

ولا يمثل تيسير الاستثمار، رغم أهميته، حلاً سحرياً للتحديات التي تواجه تدفقات الاستثمار العالمي، بيد أنه يمثل شرطاً أساسياً لا يمكن إنكاره لتعزيز بيئة مواتية للاستثمار المستدام. ويجسد تكاثر الحلول الرقمية لتيسير الاستثمار، على النحو الموضح في هذا التقرير، التزام تقرير الاستثمار العالمي بتقديم توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ في مجال السياسات حتى في أصعب الأوقات.

ونحن نخوض غمار تعقيدات القرن الحادي والعشرين، يذكرنا تقرير الاستثمار العالمي بأنّ الاستثمار لا يتعلق فقط بتدفقات رأس المال؛ بل وبالإمكانات البشرية والإشراف البيئي والسعي الدائم لإقامة عالم أكثر إنصافاً واستدامة. دعونا نتبنى هذه الرؤية بعزيمة متجددة، مدركين أنّ الخيارات التي نتخذها اليوم ستشكل العالم الذي سنتركه وراءنا للأجيال القادمة.

Rebecca Gyuspan

ريبيكا جرينسبان

الأمين العام للأونكتاد



المحتويات



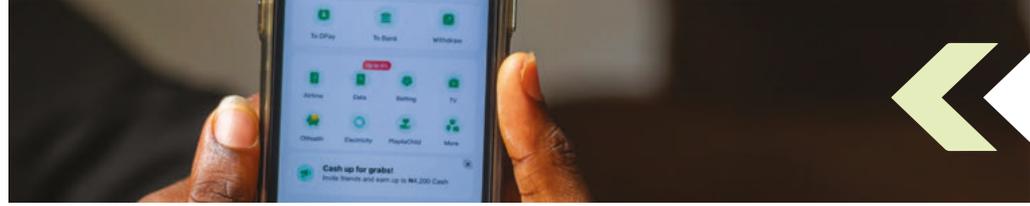
iii..... توطئة

iv..... تصدير

2 اتجاهات الاستثمار الدولي



6 اتجاهات سياسة الاستثمار



9 اتجاهات التمويل المستدام

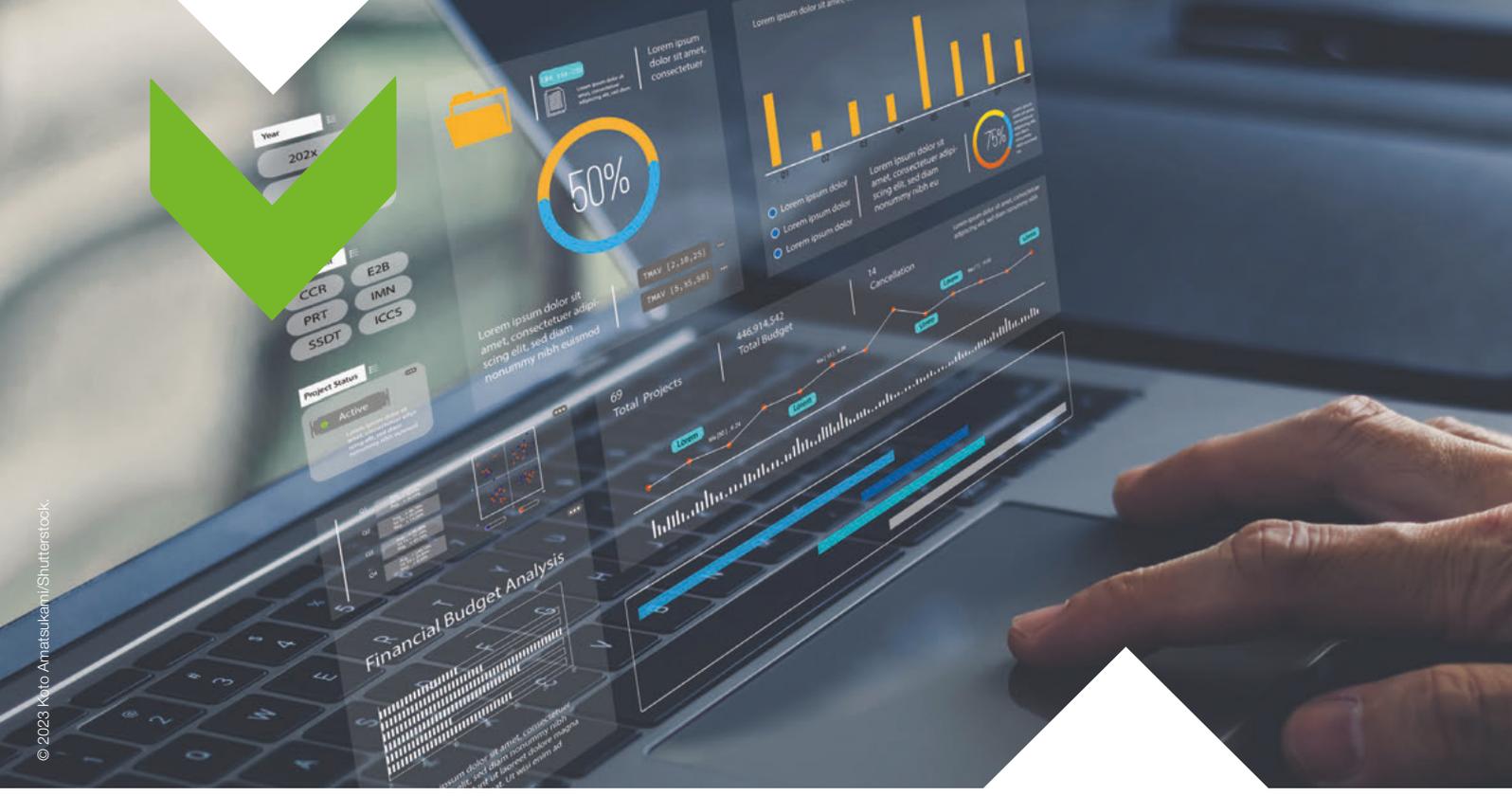


12 تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية



16 جدول المرفق - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر





اتجاهات الاستثمار الدولي

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2023 بشكل طفيف، بنسبة 2 في المائة، ليصل إلى 1,3 تريليون دولار. وتأثر هذا الرقم الرئيسي بالتقلبات الجامحة التي شهدتها التدفقات المالية عبر عدد قليل من اقتصادات القنوات الوسيطة الأوروبية؛ وباستثناء تأثير هذه القنوات، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بأكثر من 10 في المائة عما كانت عليه في عام 2022.

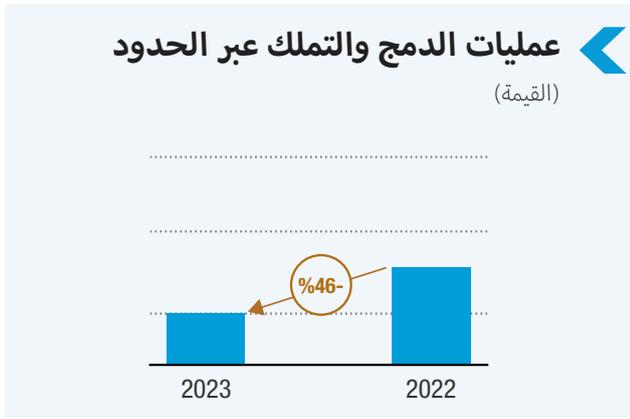
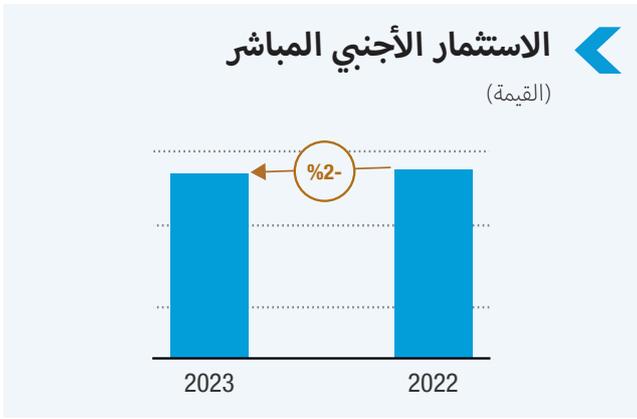
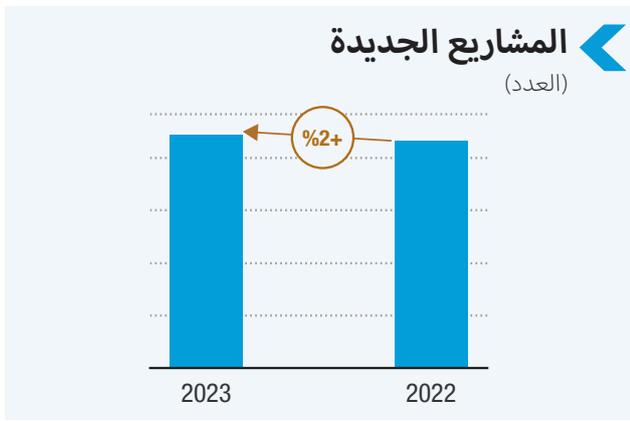
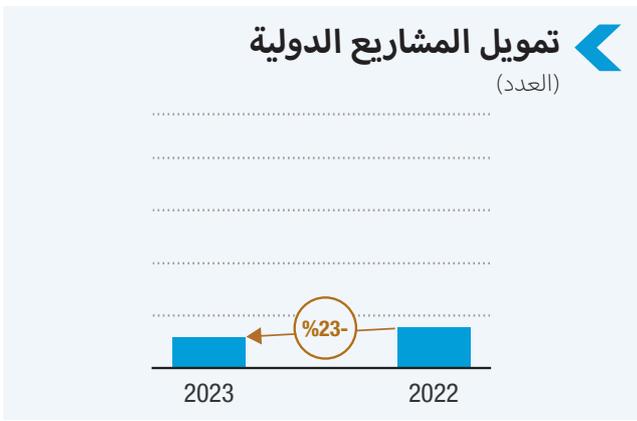
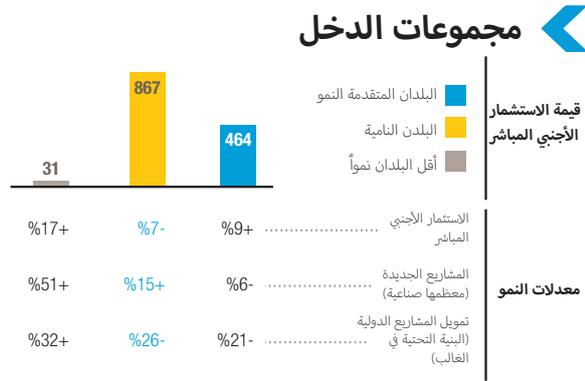
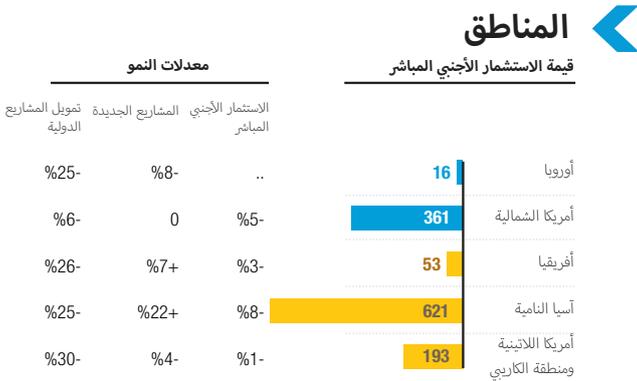
ولا تزال البيئة العالمية للاستثمار الدولي محفوفة بالتحديات في عام 2024، ويؤدي ضعف آفاق النمو واتجاهات التشطي الاقتصادي والتوترات التجارية والجيوسياسية والسياسات الصناعية وتبوع سلاسل الإمداد إلى إعادة تشكيل أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدفع بعض الشركات المتعددة الجنسيات إلى اتباع نهج حذر في التوسع الخارجي. ومع ذلك، لا تزال مستويات أرباح الشركات المتعددة الجنسيات مرتفعة، كما أنّ شروط التمويل أخذة في التيسير وستؤثر الزيادة في الإعلانات عن المشاريع الجديدة في عام 2023 تأثيراً إيجابياً في الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبدو النمو المتواضع للعام بأكمله ممكناً.

وكان تمويل المشاريع الدولية وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود ضعيفاً بشكل خاص في عام 2023، فانخفضت عمليات الدمج والتملك، التي تؤثر في الغالب على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، بنسبة 46 في المائة من حيث القيمة. وانخفض تمويل المشاريع، وهو أمر مهم للاستثمار في البنية التحتية، بنسبة 26 في المائة. وتمثلت أسباب التراجع الرئيسية في ظروف التمويل الأكثر صرامة وحالة عدم اليقين السائدة في أوساط المستثمرين والتقلبات التي تشهدها الأسواق المالية وتشديد الرقابة التنظيمية على عمليات الدمج والتملك.

وشكلت إعلانات المشاريع الاستثمارية الجديدة نقطة مضيئة؛ إذ ارتفع عدد المشاريع بنسبة 2 في المائة، وتركز النمو في قطاع الصناعة التحويلية، واضعاً حداً لاتجاه من الانخفاض التدريجي في هذا القطاع استمر عقداً من الزمن. وعلاوة على ذلك، تركّز النمو في البلدان النامية، فارتفع عدد

-10%
من تدفقات الاستثمار
الأجنبي المباشر
العالمية

يمثل الاستثمار
في التصنيع
نقطة مضيئة



المشاريع فيها بنسبة 15 في المائة. وفي البلدان المتقدمة النمو، انخفضت إعلانات المشاريع الجديدة بنسبة 6 في المائة.

وفي البلدان المتقدمة النمو، تأثر اتجاه عام 2023 بشدة بالمعاملات المالية التي أجرتها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو أمر يرجع في شق منه إلى التحركات الرامية إلى تطبيق حد أدنى من الضرائب على أكبر الشركات المتعددة الجنسيات. وقفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا من رقم سالب بلغ 106 مليارات دولار في عام 2022 إلى رقم موجب بوصول إلى 16 مليار دولار بسبب التقلبات في اقتصادات القنوات الوسيطة. وانخفضت التدفقات إلى بقية أوروبا بنسبة 14 في المائة. وشهدت التدفقات الداخلة في البلدان المتقدمة الأخرى ركوداً، فبلغت نسبة الانخفاض 5 في المائة في أمريكا الشمالية وحدثت انخفاضات كبيرة في أماكن أخرى.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 867 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض بنسبة 8 في المائة حدث في آسيا النامية. وانخفضت التدفقات بنسبة 3 في المائة في أفريقيا وبنسبة 1 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهبط عدد صفقات تمويل المشروعات الدولية بمقدار الربع. وازدادت إعلانات المشاريع الجديدة في البلدان النامية بأكثر من 1 000 إعلان، ولكن هذه المشاريع كانت مركزة للغاية؛ فاستحوذت منطقة جنوب شرق آسيا على قرابة النصف منها، وغرب آسيا على الربع، وسجلت أفريقيا زيادة طفيفة، بينما اجتذبت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدداً أقل من المشاريع.

- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة 3 في المائة في عام 2023، هابطة إلى 53 مليار دولار. وتضمنت إعلانات المشاريع الجديدة مشاريع عملاقة عديدة، من بينها أكبر إعلان على صعيد العالم - وهو مشروع الهيدروجين الأخضر في موريتانيا. وهبط تمويل المشاريع الدولية بمقدار الربع من حيث عدد الصفقات وبمعدل النصف من حيث القيمة، فأثر ذلك سلباً في آفاق الاستثمار في البنية التحتية.
- انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا النامية بنسبة 8 في المائة ليصل إلى 621 مليار دولار. وشهدت الصين، وهي ثاني أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، انخفاضاً نادراً في التدفقات الداخلة. وسُجِّلَت انخفاضات كبيرة في الهند وغرب آسيا ووسطها. وظل جنوب شرق آسيا وحده ثابتاً. ولا يزال الاستثمار الصناعي في آسيا منتعشاً، كما يتضح من إعلانات المشاريع الجديدة، ولكن الانكماش العالمي في تمويل المشاريع أثر أيضاً في هذه المنطقة.
- انخفضت التدفقات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 1 في المائة، فبلغت 193 مليار دولار. وانخفض عدد إعلانات تمويل المشاريع الدولية وإعلانات الاستثمار في المشاريع الجديدة، ولكن قيمة هذه المشاريع الأخيرة ارتفعت بسبب المشاريع الكبيرة في قطاعات السلع الأساسية والمعادن الحيوية، وكذلك في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.
- ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً فوصلت إلى 31 مليار دولار، أو 2,4 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي كل المجموعات الثلاث، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قلة من البلدان. ويكتسي تمويل المشاريع الدولية أهمية أكبر نسبياً في أكثر البلدان فقراً التي تتأثر بسبب ذلك بشكل غير متناسب بالتراجع العالمي في هذا النوع من الاستثمار.

الاستثمار
في المعادن
الهامة
2x

وأظهرت اتجاهات الصناعة انخفاض الاستثمار في قطاعي البنية التحتية والاقتصاد الرقمي، ولكنه اقترن بنمو قوي في قطاعات الصناعة التحويلية والمعادن الهامة التي تعتمد على سلسلة القيمة العالمية المكثفة. وأثر ضعف أسواق تمويل المشروعات سلباً في الاستثمار في البنية التحتية وواصلت قطاعات الاقتصاد الرقمي تباطؤها بعد انتهاء الفترة التي حدثت في عام 2022. ونمت بقوة القطاعات التي تعتمد على سلسلة القيمة العالمية المكثفة، ومن بينها صناعات السيارات والإلكترونيات والآلات، مما يدل على تأثير الضغوط الناشئة عن إعادة هيكلة سلسلة الإمداد. وفي مجال استخراج المعادن الهامة ومعالجتها، تضاعفت أرقام المشاريع الاستثمارية وقيمتها على وجه التقريب.



وتؤثر اتجاهات التشطي الاقتصادي العالمي على الاستراتيجيات الاستثمارية للشركات الصناعية المتعددة الجنسيات. ويظهر السلوك الاستثماري لأكثر من 100 شركة من الشركات المتعددة الجنسيات غير المالية أن التوزيع الجغرافي لمشاريع التصنيع، خاصة في القطاعات الاستراتيجية، قد تحول منذ عام 2019 نحو مواقع أقرب إلى الأسواق الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا والولايات المتحدة. ويبرز غرب آسيا وشمال أفريقيا وأمريكا الوسطى كمواقع استراتيجية للشركات الصناعية المتعددة الجنسيات.

وانخفض الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية في عام 2023. وأدى النمو في إعلانات المشاريع الجديدة، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والطاقة والنقل، إلى ارتفاع الأرقام. ومن حيث القيمة، هبطت الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بسبب التراجع في تمويل المشاريع الدولية الذي يُستخدم في المشاريع الكبيرة في قطاعات البنية التحتية. وكانت أرقام المشاريع في النظم الغذائية والزراعية والمياه والصرف الصحي أقل مما كانت عليه في عام 2015 عندما تم اعتماد الأهداف. وتوزع الاستثمار في هذه الأهداف بشكل غير متساوٍ. وكانت حصص المشاريع الاستثمارية في الأهداف العالمية التي اجتذبتها أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقل من حصصها في جميع المشاريع. وظلت آسيا النامية وحدها تجتذب استثمارات تفوق المتوسط في هذه الأهداف.



اتجاهات سياسة الاستثمار

كان عدد تدابير سياسة الاستثمار المعتمدة في عام 2023 أقل بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2022، ولكنه لا يزال متماشياً مع متوسط الخمس سنوات. وكانت معظم التدابير، أي 72 في المائة منها، مواتية للمستثمرين. ولم يتغير التوازن العام بين التدابير المواتية (التحرير والترويج والتيسير) والتدابير الأقل مواتية (القيود المفروضة على الدخول والتشغيل).

وتهدف البلدان النامية في الغالب إلى تشجيع الاستثمار وتيسيره، بينما تميل البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير أكثر تقييداً. وفي البلدان النامية، بلغت نسبة التدابير المواتية للمستثمرين 86 في المائة. أمّا في البلدان المتقدمة النمو، فكانت 57 في المائة من التدابير أقل ملاءمة للمستثمرين. ويتعلق معظم هذه التدابير بالقيود المفروضة لمعالجة مخاوف الأمن القومي.

ويمثل تيسير الاستثمار والحوافز الأنواع الرئيسية للتدابير المواتية للمستثمرين في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. وبلغت نسبة تدابير التيسير نحو 40 في المائة من التدابير المواتية و30 في المائة من جميع التدابير - وهو رقم قياسي. وفي حالة الحوافز، شكل قطاع الخدمات والطاقة المتجددة محور التركيز الأساسي في عام 2023.

واستمر الحذر الشديد تجاه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية في عام 2023. وشكل إدخال آليات فحص الاستثمار الأجنبي المباشر، أو توسيع نطاقها، قرابة نصف أقل التدابير مواتية للمستثمرين. ونفذت أربع دول إضافية فحص الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023، ومن المتوقع أن تتبعها عدة دول أخرى في عام 2024. وتمثل البلدان التي تقوم بفحص الاستثمار الأجنبي المباشر الآن أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وثلاثة أرباع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تؤثر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج. وتطورت سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج طوال العقد الماضي، وهو أمر تتجلى فيه الأهمية المتزايدة التي تتسم بها اعتبارات كل من الاستدامة والاعتبارات الجيوسياسية في تشكيل سياسات الاستثمار.



تواصل البلدان النامية إعطاء الأولوية لجذب الاستثمار

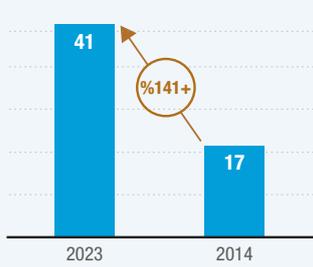
حصة التدابير المواتية للمستثمرين بدرجة أكبر

137
تديراً وطنياً

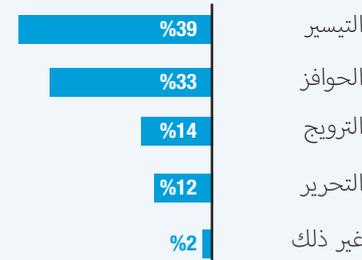


الاتجاهات الرئيسية: القيود على التيسير والدخول تزداد

البلدان التي تمارس التحقق من الاستثمار الأجنبي المباشر



التدابير الأكثر مواتة حسب النوع



التدابير الأقل مواتة حسب النوع

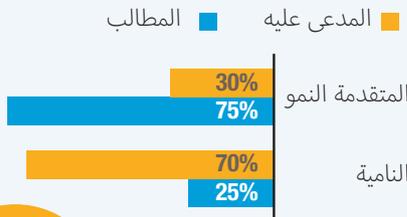


تعالج اتفاقات عام 2023 مسائل حوكمة الاستثمار الجديدة بيد أن اتفاقات الجيل القديم لا تزال قائمة، رافعة مخاطر المنازعات بين المستثمرين والدول

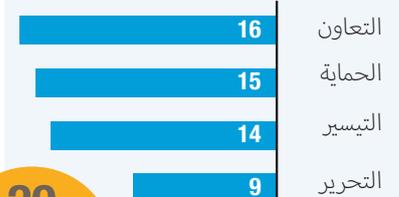
قضايا عام 2023 القطاعات الرئيسية



الأطراف المشاركة في قضايا عام 2023



الالتزامات الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية لعام 2023



60
قضية جديدة من قضايا المنازعات بين المستثمرين والدول

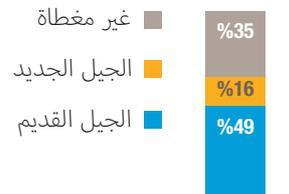
29
اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية تم التوقيع عليها

تغطي اتفاقات الجيل القديم نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر - مع تعرض البلدان النامية بدرجة أكبر لها

رصيد الاستثمار المباشر الذي تغطيه اتفاقات الاستثمار الدولية القديمة



رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر: تغطية اتفاقات الاستثمار الدولية



وفي عام 2023، أبرمت البلدان والأقاليم 29 اتفاق استثمار دولي جديد. وشكلت معاهدات الاستثمار الثنائية التقليدية أقل من نصف المعاهدات الجديدة وكان معظمها اتفاقات اقتصادية واسعة النطاق مشفوعة بأحكام استثمارية.

وتواصل الجهود لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وتميل المعاهدات الجديدة إلى تضمين ميزات تهدف إلى حماية الحق في التنظيم، وهي تشمل بشكل متزايد مجموعة أوسع من المسائل، من بينها تيسير الاستثمار. وقد يمد فراغ الأعضاء المشاركين في منظمة التجارة العالمية في الآونة الأخيرة من وضع الصيغة النهائية لاتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية هذا الاتجاه بمزيد من الزخم.

ولا يزال إصلاح رصيد الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية بطيئاً. وما برح قرابة نصف الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر مشمولاً باتفاقات استثمار دولية لم يتم إصلاحها، مما يعرض البلدان لمخاطر أكبر في مسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتبلغ هذه الحصة نحو الثلثين في حالة البلدان النامية وقرابة ثلاثة أرباعها في حالة أقل البلدان نمواً. ويشمل الجيل الجديد من اتفاقات الاستثمار الدولية 16 في المائة فقط من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وأثرت جهود الإصلاح حتى الآن تأثيراً محدوداً في تخفيف مخاطر نظام تسوية المنازعات الاستثمارية، لا سيما في أفقر البلدان.

وبلغ إجمالي عدد قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين الدوليين 1 332 قضية، مع بدء 60 قضية تحكيم جديدة في عام 2023. ورُفِع نحو 70 في المائة من القضايا الجديدة ضد بلدان نامية، من بينها ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً. واستأثر المستثمرون الدوليون في قطاعات البناء والصناعة التحويلية والاستخراج بأكثر من نصف المطالبات في عام 2023.

ويواصل الأونكتاد القيام بدور رائد في تيسير إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، فأطلق منصة أصحاب المصلحة المتعددين لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية خلال منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد لرسم الطريق إلى الأمام نحو نظام استثمار يضع التنمية المستدامة في لبه.

التقدم المحرز في إصلاح
اتفاقات الاستثمار الدولية
16% من
رصيد الاستثمار
الأجنبي المباشر



© 2016 Sompichit Salangsi/Shutterstock.

اتجاهات التمويل المستدام

يواصل سوق التمويل المستدام النمو، وإن كانت هناك علامات واضحة على التباطؤ، ففي عام 2023، ارتفعت قيمة المنتجات الاستثمارية المستدامة التي تشمل السندات والصناديق بنسبة 20 في المائة لتصل إلى أكثر من 7 تريليون دولار. ومع ذلك، كان جزء كبير من هذه الزيادة مدفوعاً بالإصدارات التراكمية وارتفاع التقييمات، كما عانت بعض قطاعات السوق.

وأظهرت السندات المستدامة نمواً هامشياً، فارتفع الإصدار بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 872 مليار دولار، وارتفعت بذلك القيمة القائمة للسوق إلى أكثر من 4 تريليون دولار. ومثلت السندات الخضراء محرك النمو الرئيسي، بينما انخفضت الإصدارات في القطاعات الأخرى، وخاصة السندات الاجتماعية.

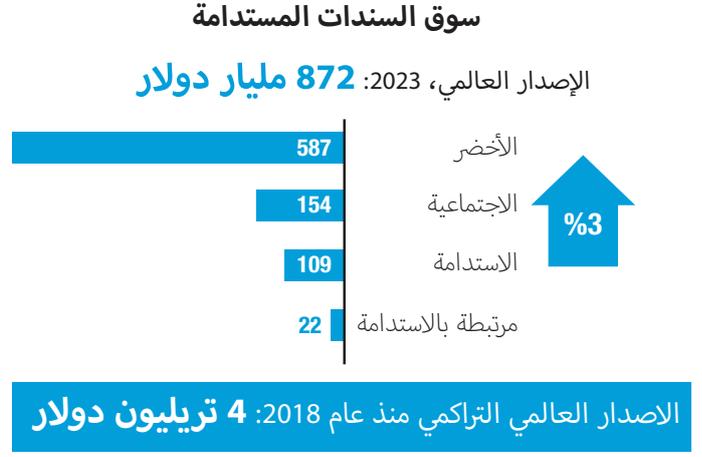
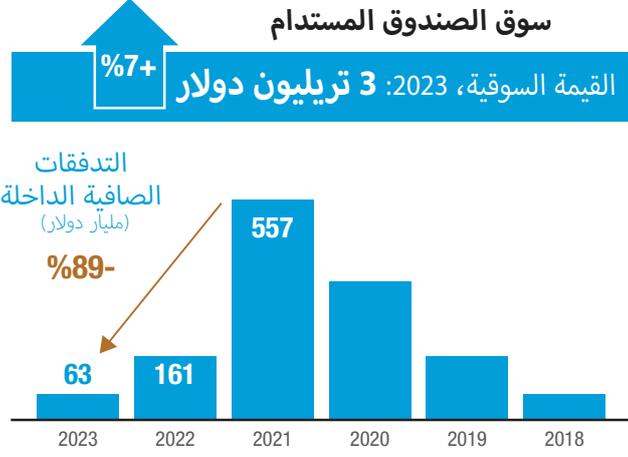
وتعرضت الصناديق المستدامة لرياح معاكسة قوية. وعلى الرغم من النمو المستمر في عدد الصناديق وقيم الأصول، انخفض صافي التدفقات الداخلة من 161 مليار دولار في عام 2022 إلى 63 مليار دولار في عام 2023، وفي الأسواق الرئيسية، فقدت الصناديق في أوروبا زخم النمو وشهدت الصناديق في الولايات المتحدة تدفقات صافية كبيرة إلى الخارج، متجاوزة التدفقات الخارجة من سوق الصناديق الأوسع نطاقاً.

ويشكل التمويل الأخضر أهم التحديات التي تواجه سوق الصناديق المستدامة. ويبلغ متوسط صافي تعرض الصناديق الخضراء لأصول المناخ الإيجابية (الأصول منخفضة الكربون مطروحاً منها الوقود الأحفوري) نحو 20 في المائة فقط، وتقل النسبة الخالية من أصول النفط والغاز من بين هذه الصناديق عن 5 في المائة. وتمس الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المنهجية لمعالجة التمويل الأخضر، بما في ذلك وضع معايير محددة جيداً للمنتجات والإفصاحات القوية عن الاستدامة والتدقيق الخارجي وتصنيفات الجهات الخارجية.

وأحرز المستثمرون المؤسسيون تقدماً في مجال إعداد تقارير الاستدامة، وإن كانت ثغرات كبيرة لا تزال قائمة، ففي عام 2023، أبلغ 58 صندوقاً من أكبر 100 من صناديق الثروة السيادية وصناديق

أبلغت 58
أكبر 100 صندوق
من صناديق المعاشات
التقاعدية العامة
وصناديق الثروة السيادية
عن الاستدامة

سوق الاستثمار المستدام ينمو ولكن علامات التباطؤ لا تزال قائمة



الأسواق المالية تساعد في الإبلاغ عن الاستدامة

تقدم إرشادات مكتوبة 59%



تقوم بإعمال قواعد إلزامية 31%



12%

توفر التدريب 66%



أبلغ عدد أكبر من المستثمرين المؤسسيين عن الاستدامة في عام 2023

قدم 58 من الصناديق التقاعدية العامة وصناديق الثروة السيادية تقارير ...



... ولكن 17% منها تستهدف سحب الاستثمار في الوقود الأحفوري والاستثمار في الطاقة المتجددة

تتكاثر اللوائح والمعايير ويظل التمويل الأخضر يثير تحدياً

الإفصاح عن الاستدامة

اعتمد 17 بلداً معايير جديدة صادرة عن المجلس الدولي للمعايير الدولية الجديدة

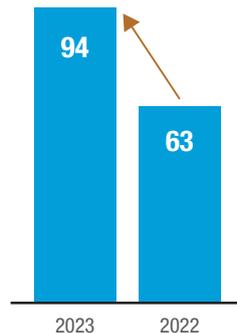


التمويل الأخضر: 20% فقط من حوافز "الصندوق الأخضر" معرضة لأصول المناخ الإيجابية



تنظيم التمويل المستدام

50% نمو في تدابير التمويل المستدام، 2023



الاقتصادات المتقدمة النمو: 60% من السياسات الجديدة

المعاشات التقاعدية العامة التي يرصدها الأونكتاد عن أداؤها في مجال الاستدامة، مقارنة بعدد 55 صندوقاً في عام 2022. واستخدم ربع الصناديق المبلغة فقط التحقق من قبل طرف ثالث.

ولا يتحرك المستثمرون المؤسسيون بالسرعة الكافية لإعادة توجيه الحوافز الاستثمارية. ووضعت معظم صناديق الإبلاغ استراتيجيات للتصدي لتغير المناخ. ومع ذلك، وضع واحد فقط من كل ثلاثة منها هدفاً لسحب الاستثمارات في الوقود الأحفوري والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

وتعمل الحكومات في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على حد سواء على تسريع عملية وضع سياسات التمويل المستدام. وفي عام 2023، قام 35 اقتصاداً تتبعها الأونكتاد بتغطية أكبر الأسواق المالية في العالم، بإدخال 94 تدبيراً ومبادرة جديدة، مقارنة بعدد بلغ 63 في عام 2022. وغالباً ما تتعلق تدابير السياسة العامة بقواعد الإفصاح والاستراتيجيات والأطر والمبادئ التوجيهية الوطنية الجديدة والمتطلبات الخاصة بالقطاع (المالي) والمنتجات (المالية).

وتزداد البلدان النامية نشاطاً في وضع سياسات التمويل المستدام. وشكلت نحو 60 في المائة من تدابير السياسات الجديدة في عام 2023. وتركزت هذه التدابير في الغالب في أكبر الاقتصادات النامية أو في المراكز المالية. ولا تزال البلدان النامية كمجموعة تواجه تحديات في الاستفادة من التمويل المستدام، كما يتضح من انخفاض تدفقات الاستثمار المستدام باستمرار.

وسيكون للمعايير الدولية آثار غير مباشرة كبيرة. وستؤثر معايير الإفصاح الجديدة الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة والاتحاد الأوروبي في الشركات الموجودة خارج الأسواق المالية الرئيسية التي وضعت هذه المعايير من أجلها في المقام الأول. وستواجه الشركات في البلدان النامية التي تشكل جزءاً من سلاسل الإمداد للشركات في تلك الأسواق ضغطاً أكبر للوفاء بمعايير الاستدامة الأعلى، وقد يصبح الامتثال شرطاً أساسياً لولوج الأسواق.

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه السياسات في تجنب اتساع نطاق مقاومة استراتيجيات الاستثمار المستدام في الأسواق المالية - وعلى نطاق أوسع - متطلبات الاستدامة والإفصاح. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت 17 ولاية تشريعات تحظر على مديري الصناديق مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة في قراراتهم الاستثمارية، أو تحظر على الولايات التعاقد مع مديري الأصول الذين يستبعدون من حوافزهم الاستثمارية صناعات بعينها، مثل الوقود الأحفوري. وتشكل التعقيدات وتكاليف الامتثال المرتبطة بإعداد تقارير الاستدامة مصدر قلق متزايد ينتاب الشركات في جميع أنحاء العالم.





تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية

برز تيسير الاستثمار كأولوية قصوى لدى واضعي سياسات الاستثمار في جميع أنحاء العالم. ومنذ نشر قائمة العمل العالمية الصادرة عن الأونكتاد بشأن تيسير الاستثمار في عام 2016، تم التفاوض على اتفاقية دولية بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية، وأصبح التيسير دعامة أساسية في اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية والثنائية وتكاثرت جهود التنفيذ الوطنية.

وأصبح تيسير الأعمال التجارية والاستثمار أمراً أساسياً لتنمية القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. ولا يجتذب تيسير إنشاء الأعمال التجارية وتشغيلها المستثمرين الأجانب فحسب، بل ويحسن أيضاً بيئة الأعمال للشركات المحلية، داعماً بذلك إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها.

ويقع في صميم جهود التيسير توفير المعلومات والقواعد واللوائح الشفافة والإجراءات الإدارية المبسطة. ونظراً لأن هذه العناصر تدور حول المعلومات والإجراءات، تُعد الرقمنة أمراً أساسياً لتنفيذها بفعالية.

ومن ثم أدى تيسير الأعمال والاستثمار إلى موجة من المبادرات الحكومية الرقمية، من بينها بوابات المعلومات والنوافذ الوحيدة على الإنترنت. وتشكل هذه المبادرات الآن حصة كبيرة من تدابير سياسات الاستثمار الوطنية التي يرصدها الأونكتاد وتشجع اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة بشكل متزايد على الرقمنة لتنفيذ الالتزامات.

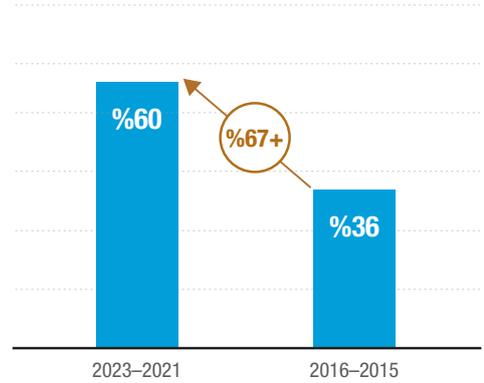
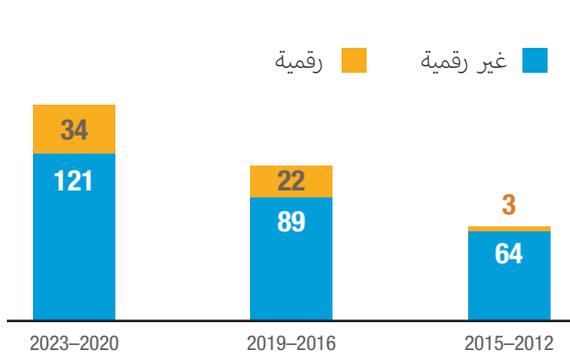
وزداد عدد أدوات التيسير الرقمي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وتحسنت جودتها. وتُظهر بيانات الأونكتاد أنّ عدد بوابات المعلومات الحكومية الوطنية لتسجيل الأعمال التجارية والمستثمرين في البلدان النامية قد ارتفع من 82 بوابة في عام 2016 إلى 124 بوابة. وفي البلدان المتقدمة، ارتفع هذا العدد من 43 إلى 48 بوابة. أمّا في البلدان النامية، فارتفع عدد النوافذ الوحيدة عبر الإنترنت - التي تتيح تنفيذ إجراءات متعددة عبر الإنترنت - من 13 إلى 67 نافذة في الفترة نفسها. وفي البلدان المتقدمة النمو، ارتفع العدد من 12 إلى 28 بوابة. وتحسنت جودة البوابات الإلكترونية


الاستثمار
وتيسير
الأعمال

تيسير
الاستثمار
والحكومة
الرقمية


يشجع المزيد من اتفاقات الاستثمار الرقمنة

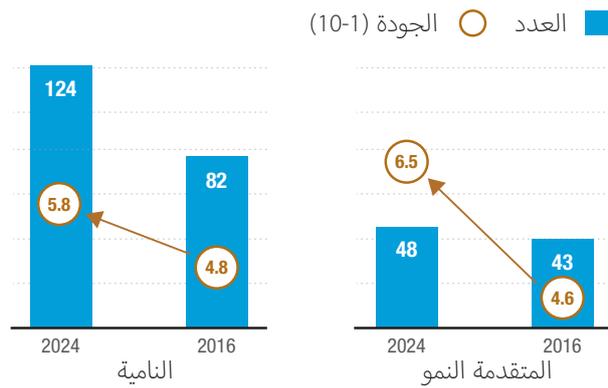
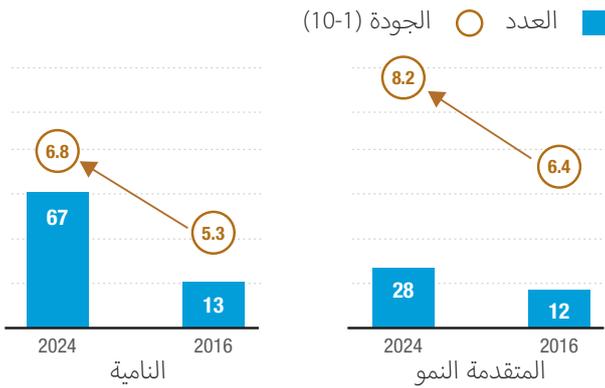
تزداد سياسات تيسير الاستثمار رقمنة



تزداد بوابات تيسير الاستثمار عدداً وجودة

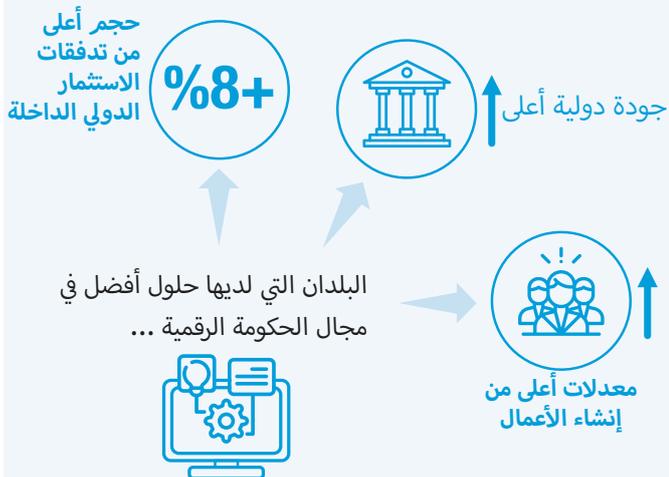
النوافذ الوحيدة

بوابات المعلومات



تعود الرقمنة بفوائد واسعة النطاق

أكبر ثلاثة خدمات من خدمات الأعمال المقدمة عبر الإنترنت



أيضاً، وبات بعضها في أقل البلدان نمواً ينافس تلك الموجودة في البلدان المتقدمة النمو، مما يدل على وجود فرص لتحقيق قفزات نوعية.

ولا تزال التحديات قائمة في إنشاء المنصات الرقمية وصيانتها وتعزيزه، فعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال بعض المشاكل قائمة مثل المعلومات القديمة وإغلاق البوابات و«تجميل النافذة الواحدة». وتعد التحديات المستمرة والملكية الواضحة والموارد الكافية ضرورة لنجاح منصات التيسير الرقمي في الأجل الطويل. ويعد تقديم الدعم التقني للبلدان النامية أمراً مهماً، وغالباً ما يتم إنشاء البوابات الأعلى تصنيفاً في أقل البلدان نمواً من خلال المساعدة الإنمائية.

ويمكن للأدوات الحكومية الرقمية أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المتوسط، تحقق البلدان النامية، مقابل كل نقطة إضافية في جودة بوابات تيسير الأعمال التجارية والاستثمار الرقمية (في منهجية التصنيف الخاصة بمبادرة الأونكتاد العالمية لتسجيل المشاريع)، زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقارب 8 في المائة. وهذا التأثير ليس تلقائياً؛ بل هو جزء من تأثير التحسينات الأوسع نطاقاً التي تحدث في مناخ الاستثمار.

ويعزز التيسير الرقمي للأعمال التجارية والاستثمار إضفاء الطابع الرسمي والشمول. وتشهد البلدان التي تطبق النواذ الرقمية الوحيدة زيادات كبيرة في تسجيل الأعمال التجارية الصغيرة. ويتم إنشاء العديد من الأعمال التجارية الجديدة من قبل النساء ورواد الأعمال الشباب والسكان خارج المراكز الحضرية، مما يشير إلى أن المنصات تحسّن الحصول على الخدمات، حتى في البلدان التي تعاني من فجوة رقمية واسعة.

ويجب على الحكومات اعتماد نهج شامل لتيسير الاستثمار الرقمي وتجنب العمليات المخصصة لإجراءات الاستثمار. ويساعد الدمج التدريجي لجميع الإجراءات الإلزامية لتأسيس الأعمال، مثل تسجيل الأعمال التجارية والضرائب والضمان الاجتماعي وتراخيص التشغيل، على تحقيق وفورات الحجم والنطاق ويجعل الفوائد تمتد إلى جميع الشركات الأجنبية والمحلية والكبيرة والصغيرة.

ويمكن أن يشكل تيسير الأعمال والاستثمار الرقمي منطلقاً لتطبيق الحكومة الرقمية على نطاق أوسع. ونظراً لأنّ البنية الأساسية للحلول الحكومية الرقمية تظل نفسها بشكل أساسي في العديد من أنواع الخدمات، تستطيع المنصات أن تتوسع تدريجياً فتتجاوز الإجراءات الإلزامية الأساسية لدخول المستثمرين وتأسيس الأعمال التجارية. أمّا الإجراءات الإدارية الأخرى التي تؤثر في العمليات التجارية، فقد تكون خاصة بقطاعات محددة، أو تغطي مجالات السياسات التي تتراوح بين البيئة والصحة والسلامة والعمل والقضايا الاجتماعية.

ويتيح تيسير الأعمال والاستثمار وسيلة تصاعديّة من القاعدة إلى القمة لتطوير الحكومة الرقمية. ويمكن أن يبدأ هذا النهج، انطلاقاً من الخدمات الأساسية للأعمال التجارية - وهي عادةً ما تكون الخدمات الحكومية الأولى التي يتم رقمتها - والتوسع التدريجي إلى مجالات السياسات المجاورة في كيان واحد، أو عدد قليل جداً من كيانات القطاع العام، وهو لا يعتمد بالضرورة على تدخلات تشريعية كبيرة ومنخفض التكلفة نسبياً ويضيف قيمة فورية للمستخدمين وإمكانات لإدراج إيرادات للحكومة.

ويتيح هذا النهج التصاعدي من القاعدة إلى القمة مساراً تكملياً قيماً للبلدان النامية. وتحتد الإرشادات السائدة بشأن تنفيذ الحكومة الرقمية اتباع نهج تنازلي من أعلى إلى أسفل، استناداً إلى استراتيجية وطنية وبدعم من هيئة تابعة للحكومة الرقمية. وعلى الرغم من أنّ التوجيه المركزي ضروري لدفع التشريعات التمكينية ودعم الميزانية وإشراك أصحاب المصلحة، فإنه قد يؤدي إلى برامج طويلة ومعقدة غالباً ما تكون باهظة التكلفة بالنسبة للبلدان النامية. وتستطيع النواذ الوحيدة عبر الإنترنت المخصصة للشركات والمستثمرين أن تضيف قيمة مضافة بسرعة وتكلفة زهيدة وتوسع نطاق تغطية الخدمات والمؤسسات تدريجياً.



تعالج الحكومة
الرقمية
بعض أسباب
الاستثمار
المنخفض
الجذرية في
التنمية
المستدامة

ويُعد تطبيق الحكومة الرقمية على نطاق أوسع مكملاً طبيعياً لسياسة الاستثمار، فالمعلومات عبر الإنترنت والعمليات المبسطة وحدها لن تستطيع أن تحدث التغيير الجذري في إمكانات الاستثمار المطلوبة في العديد من البلدان النامية. وتُظهر الدراسات الاستقصائية للمستثمرين ووكالات ترويج الاستثمار باستمرار أنَّ مواطن الضعف التي تشوب الحوكمة والمؤسسات تدرج في عداد أهم التحديات التي تواجه جذب الاستثمار الأجنبي. وتساعد الحكومة الرقمية على معالجة مواطن الضعف هذه ودعم الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بزيادة الشفافية وتحسين الكفاءة والحد من الفساد.

وتعمل الأدوات الرقمية لتيسير الأعمال التجارية والاستثمار المدرجة في منصة الأونكتاد الحكومية الرقمية في أكثر من 60 بلداً. واستشراًفاً للمستقبل، سيواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية وسيثابر - بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى - على البحث عن فرص لتعظيم فوائد الحكومة الرقمية، سعياً لتعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة والشاملة للجميع.



جدول المرفق

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(بمليارات الدولارات)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة			المنطقة
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
1 551	1 575	1 882	1 332	1 356	1 622	العالم
059 1	023 1	376 1	464	426	732	الاقتصادات المتقدمة النمو
328	217	706	16	106-	179	أوروبا
183	170	620	59	85-	267	الاتحاد الأوروبي
145	47	86	42-	-21	88-	أوروبا الأخرى
494	449	383	361	379	450	أمريكا الشمالية
238	357	287	87	154	103	الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى
491	552	506	867	930	890	الاقتصادات النامية
0,1	9	5	53	54	82	أفريقيا
440	471	458	621	678	667	آسيا
1	2-	2	7	10	7	آسيا الوسطى
279	286	290	286	315	334	شرق آسيا
14	16	18	36	58	53	جنوب آسيا
89	83	91	226	223	208	جنوب شرق آسيا
59	87	58	65	72	64	غرب آسيا
50	69	41	193	196	140	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0,7	2,6	1,8	0,5	1,4	1,3	أوقيانوسيا
1,2	1,4	0,4-	31	27	29	أقل البلدان نمواً
3,5	1,8-	2,0	24	24	20	البلدان النامية غير الساحلية
1,8	1,7	1,1	8	7	6	الدول الجزرية الصغيرة النامية
مذكرة: النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية						
68,3	65,0	73,1	34,9	31,4	45,1	الاقتصادات المتقدمة النمو
21,1	13,8	37,5	1,2	7,8-	11,0	أوروبا
11,8	10,8	32,9	4,4	6,3-	16,4	الاتحاد الأوروبي
9,4	3,0	4,6	3,2-	1,6-	5,4-	أوروبا الأخرى
31,9	28,5	20,4	27,1	27,9	27,7	أمريكا الشمالية
15,3	22,7	15,2	6,5	11,3	6,4	البلدان المتقدمة النمو الأخرى
31,7	35,0	26,9	65,1	68,6	54,9	الاقتصادات النامية
0,004	0,6	0,3	4,0	4,0	5,1	أفريقيا
28,4	29,9	24,3	46,6	50,0	41,1	آسيا
0,1	0,1-	0,1	0,6	0,8	0,4	آسيا الوسطى
18,0	18,2	15,4	21,5	23,2	20,6	شرق آسيا
0,9	1,0	0,9	2,7	4,2	3,2	جنوب آسيا
5,7	5,3	4,8	17,0	16,4	12,9	جنوب شرق آسيا
3,8	5,5	3,1	4,9	5,3	4,0	غرب آسيا
3,2	4,4	2,2	14,5	14,4	8,6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0,05	0,2	0,1	0,03	0,1	0,1	أوقيانوسيا
0,1	0,1	0,02-	2,4	2,0	1,8	أقل البلدان نمواً
0,2	0,1-	0,1	1,8	1,7	1,2	البلدان النامية غير الساحلية
0,1	0,1	0,1	0,6	0,5	0,4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/التجارة الخارجية (www.unctad.org/fdistatistics).

